الأمم المتحدة

S/2016/970

مجلس الأمن

Distr.: General
22 November 2016

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومتي، وبالإشارة إلى رسالة مندوب النظام السوري لدى الأمم المتحدة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/921)، أود أن أبين الآتي:

في الوقت الذي نرفض فيه بشكل قاطع الاتهامات الزائفة والمكررة التي وردت في رسالة مندوب النظام السوري ضد دولة قطر، فإن هذا النظام لا يزال يستغل منابر الأمم المتحدة لخداع المجتمع الدولي، وصرف الأنظار عن مواصلته ارتكاب الفظائع الجماعية ضد المدنيين السوريين الأبرياء في سائر المناطق السورية، بما في ذلك استخدام الأسلحة المحرمة والبراميل المتفجرة، والاستمرار في سياسته الممنهجة للتهجير القسري والتغيير الديمغرافي للمدن والقرى السورية وفق اعتبارات طائفية وتمييزية يحظرها القانون الدولي، وفرض الحصار على المدنيين وتجويعهم، وقطع الإمدادات الطبية ذات الاستعمال المدني الحصري.

وإن اعتقاد النظام السوري بأن توجيه الاتهامات إلى الدول الرافضة لسياساته التي تشكل انتهاكا صارخا لأحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان سيخفف من الرفض الدولي لسياساته، هو محاولة يائسة من النظام، لا سيما في ظل تأكيد التقارير الصادرة عن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي تتولى تحديد الأشخاص أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات التي قامت باستخدام المواد الكيميائية في سوريا، والمنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بشأن مسؤولية النظام عن ثلاثة على الأقل من الحوادث التي ثبت فيها استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وإن المجتمع الدولي يدرك اليوم حجم وفظاعة الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، والثمن الباهظ الذي يدفعه السوريون كل يوم، بعد أن تجاوز عدد ضحايا النظام نصف مليون

281116 281116 16-20687 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مدني، بالإضافة إلى تهجير ١١ مليون سوري داخل وخارج سوريا، وتدمير البنية التحتية للشعب السوري، وتنامي الإرهاب نتيجة لسياسات النظام.

ومن المثير للسخرية أن يتهم نظام أثبتت التقارير الدولية استخدامه للسلاح الكيميائي دولا معروفة بإسهاماتها في حفظ الأمن والسلم بالتورط في إيصال المواد السامة. وقد وثقت تلك التقارير الدولية كذلك الجرائم والفظائع وأثبتت ما حذرت منه دولة قطر منذ بداية الثورة السورية بأن هذا النظام لا يتورع عن استخدام أي وسيلة لقتل المدنيين ولن يتورع عن اتهام الدول التي تُدين تلك الانتهاكات.

وإن دولة قطر تجدد مطالبتها للأمم المتحدة ومجلس الأمن بإصدار قرار يفضي إلى معاقبة مرتكبي جريمة السلاح الكيميائي وغيرها من الجرائم، وضمان عدم إفلات المسؤولين عن تلك الجرائم من العدالة الجنائية، ومنع هذا النظام من استغلال منابر الأمم المتحدة لتوجيه الاتهامات الكاذبة ضد الدول المسؤولة التي تدعو إلى احترام المواثيق الأخلاقية والقانونية، والتعاون مع الجهود الدولية الرامية لتحقيق الحل السياسي، واحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع الأمم المتحدة لمعالجة الأوضاع الإنسانية المأساوية في سوريا.

وختاماً، فإن دولة قطر تجدد دعمها لحقوق الشعب السوري طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وستواصل العمل في إطار الجهود الدولية لتحقيق الحل السياسي في سوريا بما يحفظ وحدة أراضيها، ووضع حد للمعاناة المستمرة للمدنيين التي طال أمدها، وتقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في سوريا إلى العدالة الجنائية.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف **آل ثاني**
الممثلة الدائمة